أعجمي فالعب به

كتبه :

إبراهيم بن عبدالله المديهش

النشـرة الثالثة ــ مزيدة ــ

(١/ ١٢/ ١٤٤٤هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لانبي بعده

أما بعد

فهذا مقال علمي[١] عن ظاهرة غريبة على لغتنا وعاداتنا...

أشرت في نهاية مقالي السابق « الرطانة »[٢] إلى قاعدة أئمة اللغة العربية ـ رحمة الله عليهم ـ في تغيير الكَلِم الأعجمية عند نقلها: « أعجمي فالعب به» ؛ لتوافق موازين العربية ولهجاتها، وأن التقعُّرَ والتكلُّفَ في نُطْق المفردة الأعجمية ـ إن كان حديثه بالعربية ـ والاتيانَ بنبرتها الدخيلة من أمارات المهانة النفسية، والاستهانة بلغة القرآن.

إنَّ من حماية الأئمة للغة القرآن أن ضبطوا موازين اللغة، وحفظوا لهجات العرب، ولم يُدخلوا في كتبهم وألسنتهم لفظة أعجمية ـ مُعرَّبةً أو

---

(١) نُشر المقال أولاً في « جريدة الجزيرة»، المجلة الثقافية عدد (٤٥٦)، يوم السبت (٢٨/ ٢/ ١٤٣٦هـ) ، وهذه النسخة فيها إضافات.

(٢) نُشر في الصحيفة السابقة، وفي مواقع في الشبكة.

دَخِيْلَةً ـ إلا بعد مرورها على المواصفات والمقاييس، فيلجأون ـ وهم في غاية الثقة والطمأنينة ـ إلى تبديل اللفظة الأعجمية لتوافقهم، لا لتبديل لسانهم موافقة للعُجمة ! وفي زماننا نشاهد العكس، والفرق بينهما كما بين العزة والذلة !

قال الشيخ العلامة د. بكر أبو زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ : (وإن العلماء في لغة العرب ـ شكر الله سعيهم ـ قد بذلوا جهوداً مكثَّفةً في القديم والحديث، فأنشؤا سدوداً منيعةً، وحصوناً حصينة للغة القرآن عن عوادي الهجنة والدخيل، ويظهر ذلك في المجامع ـ وهي كُثُر ـ ، وفي كتب الملاحن ـ وهي أكثر ـ ، فدبَّ يراعهم، وسالت سوابق أقلامهم، وانتشرت سوابح أفكارهم في نقض الدخيل، ونفي المقرف الهجين، فحمى الله ـ سبحانه ـ اللغةَ حِمايةً لكتابه...). [1]

وإلى شذرات من نصوص الأئمة والأكابر، حول القاعدة الشهيرة ، وفي كل نص زيادة معنى:

---

(١) « فقه النوازل» (١/ ١٨٢).

١. قال سيبويه (ت ١٨٠ هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ : (باب ما أعرب من الأعجمية

اعلم أنهم مما يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتة، فربما ألحقوه ببناء كلامهم، وربما لم يلحقوه.

فأما ما ألحقوه ببناء كلامهم فدرهمٌ، ألحقوه ببناء هجرع. وبهرجٌ ألحقوه بسلهبٍ. ودينارٌ ألحقوه بديماسٍ. وديباجٌ ألحقوه كذلك. وقالوا : إسحاق فألحقوه بإعصار، ويعقوب فألحقوه بيربوع، وجوربٌ فألحقوه بفوعلٍ.

وقالوا: آجورٌ فألحقوه بعاقول. وقالوا: شبارق فألحقوه بعذافرٍ. ورستاقٌ فألحقوه بقرطاس. لما أرادوا أن يعربوه ألحقوه ببناء كلامهم كما يلحقون الحروف بالحروف العربية.

وربما غيروا حاله عن حاله في الأعجمية مع إلحاقهم بالعربية غير الحروف العربية، فأبدلوا مكان الحرف الذي هو للعرب عربياً غيره، وغيروا الحركة وأبدلوا مكان الزيادة، ولا يبلغون به بناء كلامهم، لأنه أعجمي الأصل، فلا تبلغ قوته عندهم إلى أن يبلغ بناءهم. **وإنما دعاهم إلى ذلك أن الأعجمية يغيرها دخولها العربية بإبدالها حروفها، فحملهم** هذا

التغيير على أن أبدلوا. وغيروا الحركة كما يغيرون في الإضافة إذا قالوا هنيٌّ نحو زبانيٍ وثقفيٍ. وربما حذفوا كما يحذفون في الإضافة، ويزيدون كما يزيدون فيما يبلغون به البناء وما لا يبلغون به بناءهم، وذلك نحو: آجرٍّ، وإبريسم، وإسماعيل، وسراويل، وفيروز، والقهرمان.

قد فعلوا ذا بما ألحق ببنائهم وما لم يلحق من التغيير والإبدال، والزيادة والحذف، لما يلزمه من التغيير.

وربما تركوا الاسم على حاله إذا كانت حروفه من حروفهم، كان على بنائهم أو لم يكن، نحو: خراسان، وخرمٍ، والكركم.

وربما غيروا الحرف الذي ليس من حروفهم ولم يغيروه عن بنائه في الفارسية نحو: فرند، وبقمٍ، وآجرٍ، وجربزٍ.

باب اطراد الإبدال في الفارسية

يبدلون من الحرف الذي بين الكاف والجيم: الجيم، لقربها منها. ولم يكن من إبدالها بدٌّ؛ لأنها ليست من حروفهم. وذلك نحو: الجربز، والآجر، والجورب.

وربما أبدلوا القاف لأنها قريبةٌ أيضاً، قال بعضهم: قربزٌ، وقالوا: كربقٌ، وقربقٌ.

ويبدلون مكان آخر الحرف الذي لا يثبت في كلامهم، إذا وصلوا، الجيم وذلك نحو: كوسه، وموزه؛ لأن هذه الحروف تبدل وتحذف في كلام الفرس، همزةً مرةً وياءً مرةً أخرى. فلما كان هذا الآخر لا يشبه أواخر كلامهم صار بمنزلة حرفٍ ليس من حروفهم. وأبدلوا الجيم، لأن الجيم قريبة من الياء، وهي من حروف البدل.... إلخ الباب [١]

٢. قال ابن السرَّاج (ت ٣١٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ : (الكلامُ الأعجمي يخالفُ العربي في اللفظِ كثيراً، ومخالفتهُ على ضربينِ: أَحدهُما: مخالفةُ البناءِ. والآخرُ: مخالفةُ الحروفِ.

فَأَمَّا ما خالفَ حروفهُ حروفَ العربِ فإنَّ العربَ تبدلهُ بحروفها ولا تنطقُ بسِواها، وأَمَّا البناءُ.... وربما غيروا الحرفَ العربي بحرفٍ غيرِهِ؛ لأَنَّ الأصلَ أَعجمي...

إلى أن قال: والعربُ تخلطُ فيما ليسَ من كلامِها إذا احتاجت إلى النطقِ بهِ، فإذَا حُكِي لكَ في الأعجمي خلافُ ما العامةُ عليه، فلا تَرَيَنَّهُ

---

(١) « الكتاب» لسيبويه (٤/ ٣٠٣).

دلني على هذا النص في كتاب سيبويه، الأستاذ الفاضل: فيصل بن علي بن أحمد المنصور ـ جزاه الله خيراً ـ .

تخليطاً مِمَّنْ يَرويهِ). [١]

٣. وقال ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكر اللغات في « إبراهيم»: (وقد عرَّفتُكَ اتساع العرب في الأسماء الأعجمية إذا عرَّبتْها). [٢]

٤. وقال ابن جني (ت٣٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ : قال أبو علي ـ أي الفارسي ـ : (ولكن العرب إذا اشتقت من الأعجمي خلطت فيه). [٣]

وقال أيضاً : (... فذلك من تخليط العرب في الاسم الأعجمي.

وقال أبو علي: العرب إذا نطقت بالأعجمي خلَّطت فيه. [٤]

وقال أيضاً رَحِمَهُ ٱللَّهُ : أما ما رواه ابن مجاهد عن ابن مسعود من «إدْرِيسَ» و«إدْرَاسِينَ» فيجب أن يكون من تحريف العرب الكلمَ الأعجمي؛ لأنه ليس من لغتها، فَتُقِلُّ الحَفْل به، وقد ذكرنا مثله . [٥]

---

(١) « الأصول في النحو» ـ ط. الرسالة ـ (٣/ ٢٢٣ـ ٢٢٤).

(٢) « الحجة في القراءات السبع» (ص ٨٩).

(٣) « الخصائص» (١/ ٣٦٠).

(٤) « المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها» (١/ ٨٠).

(٥) « المحتسب» (٢/ ٢٢٥).

وجاء بلفظ فتلعبت به في الموضع التالي: (فأما الخلاف الذي في باب جبريل، وإسرافيل، وميكائيل، وإبراهيم، ونحو ذلك فالعذر فيها أنها أسماء أعجمية، ولام التعريف لا تدخلها؛ فبعدت عن أصول كلام العرب، واجترأت عليه **وتلعبت بها لفظاً**، تارة كذا، وأخرى كذا). (١)

٥. **قال الجوهري (ت ٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ** : وتعريب الاسم الأعجميِّ: أن تتفوَّه به العربُ على **مِنهاجها**. (٢)

٦. **قال ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ** : (حدَّثني علي بن أحمد الصباحي قال: سمعتُ ابنَ دريد يقول: حروفٌ لا تتكلمُ العرب بها إلا ضرورة، فإذا اضطروا إليها؛ حوَّلوها عند التكلم بها إلى أقرب الحروف من مخارجها وذلك كالحرف الذي بين الباء والفاء مثل: بور. إذا اضطروا قالوا: فُور.

قال ابن فارس: وهذا صحيحٌ؛ لأن بور ليس من كلام العرب،

---

(١) « المحتسب» (٢ / ٢٤٩). وانظر أيضاً: (١ / ٩٨)، و« المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة» لابن جني (ص ٥٧).

(٢) « الصحاح » (١ / ١٧٩).

فلذلك يَحتاج العربي عند تعريبه إياه أن يصيِّره فاء). (١)

٧. قال ابن سيده (ت ٤٥٨ هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ : (ولكنَّ العَرب إذا اشتقَّتْ من الأعجمي؛ خلَّطَت فيه) . (٢)

٨. قال الجواليقي(ت ٥٤٠ هـ)رَحِمَهُ ٱللَّهُ : (باب معرفة العرب في استعمال الأعجمي. اعلم أنهم كثيراً ما يجترئون على تغيير الأسماء الأعجمية إذا استعملوها، فيبدلون الحروف التي ليست من حروفهم إلى أقربها مخرجاً، وربما أبدلوا ما بعد مخرجه أيضاً والإبدال لازم؛ لئلا يُدخِلوا في كلامهم ما ليس من حروفهم...). (٣)

٩. وقال سلامة الأنباري (ت٥٩٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (كثيراً ما تغيِّر العربُ الأسماءَ الأعْجَمية إذا استعملتَها). (٤)

---

(١) « الصاحبي» (ص٥٤). ونقله السيوطي في« المزهر» (١/ ٢٧٢).

(٢) « المحكم» (٧/ ٥٨٦).

(٣) « المعرَّب» ـ ط. شاكر ـ (ص٦).

(٤) « شرح المقامات» كما في «المزهر» للسيوطي (١/ ٢٩٣).

١٠. قال العكبري (ت ٦١٦ هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ : (والاسم الأعجمي إذا وقع إلى العرب غيَّرتْه). (١)

١١. قال القرطبي (ت ٦٧١ هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ : [قوله تعالى: (والذين هادوا) معناه: صاروا يهودا، نسبوا إلى يهوذا وهو أكبر ولد عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فقلَبت العربُ الذال دالا؛ لأنَّ الأعجمية إذا عُرِّبت غُيِّرت عن لفظها] . (٢)

١٢. قال الرضي محمد الأستراباذي (ت ٦٨٨ هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ : (... ولذلك قالوا : أعجميٌّ فالْعَبْ به ما شئت). (٣)

١٣. قال أبو حيان (ت ٧٤٥ هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حديثه عن اسم «جبريل» : (وقد تصرفت فيه العرب على عادتها في تغيير الأسماء الأعجمية، حتى بلغت فيه إلى ثلاث عشرة لغة). (٤)

١٤. قال ابن القيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما ذكر إلياس وآل

---

(١) « شرح ديوان المتنبي» (٣/ ١٠٢).

(٢) « تفسيره» (١/ ٤٣٢).

(٣) « شرحه على كافية ابن الحاجب» ـ ط. جامعة قاريونس ـ (١/ ١٣٢).

(٤) « البحر المحيط» (١/ ٥٠٩).

ياسين والكلام حوله : (ولا سيما عادة العرب في استعمالها للاسم الأعجمي، وتغييرها له، فيقولون مرة: إلياسين، ومرة إلياس، ومرة ياسين، وربما قالوا: ياس...). (١)

١٥. قال ابن حجر (ت٨٥٢هـ)رَحِمَهُ ٱللَّهُ : (الاسم الأعجمي إذا نطقت به العرب لم تبقه على أصله غالباً). (٢)

١٦. قال أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد الدمشقي (ت ٨٥٤هـ)رَحِمَهُ ٱللَّهُ : (اسمه تيمور، بتاء مكسورة مثناة فوق، وياء ساكنة مثناة تحت، وواو ساكنة بين ميم مضمومة وراء مهملة هذه طريقة إملائه، وفي التصريف زنة بنائه، لكن كره الألفاظ الأعجمية، إذا تداولها صولجان اللغة العربية؛ خرطها في الدوران على بناء أوزانها، ودحرجها كيف شاء في ميدان لسانها، فقالوا في هذا تارة « تمور» وأخرى « تمرلنك»، ولم يجر عليهم في ذلك حرجٌ ولا ضنك، وهو بالتركي الحديد ابن ترغاي بن

---

(١) « جلاء الأفهام» ـ ط. مشهور سلمان ـ (ص ٣٢٢).

(٢) « فتح الباري (٩/ ٥٣٢).

أبغاي ...) . [١]

١٧. وقال العصام إبراهيم بن محمد الاسفرائيني من علماء البلاغة (ت٩٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ : (وللعرب التصرُّفُ في ألفاظ العجم، ولهذا يقال: هو أعجمي فالعب به ماشئت). [٢]

١٨. قال محمد الطاهر عاشور (ت١٣٩٣ هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ : (ومن أقوالهم وأمثالهم : أعجميٌّ فالْعَب به). [٣]

١٩. قال الرافعي (ت١٣٥٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند حديثه عن الدَّخِيل في اللغة: (وبالجملة، فإنهم لم يتناولوا اسماً من أسماء الأجناس أو الأعلام إلا غيَّروه متى كان فيه ما ليس من حروفهم، وربما عادوا فغيروا في الحروف

---

(١) « عجائب المقدور في نوائب تيمور» تحقيق : أحمد حمصي ـ ط. الرسالة ـ (ص ٣٩).

(٢) نقله عنه المحبي (ت ١١١١ هـ) في « نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة» ـ ط.البابي الحلبي ـ (٢/ ٥٨٧) . وانظر: «حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوى» (٥ / ١٥٢).

(٣) « التحرير والتنوير» (٧/ ١٨٢) ، و (١٥/ ٩٨).

العربية أيضاً، وتصرَّفوا في الكلمة بالحذف والزيادة، مبالغةً في تحقيق الجنسية اللغوية؛ أما إن كانت حروف الاسم الأعجمي من جنس حروفهم فقد يتركونه على حاله، نحو: خُراسان ؛ إذْ ليس في أبنيتهم فُعَالان، وخُرَّم ألحقوه ببِناء سُلَّم.

فموضع التصرُّف كما رأيت إنما هو في حروف الكلمة، حتى تخرج على وجه من الوجوه العربية الفطرية، التي لا يُراعى فيها غيرُ الخِفَّة والثقل، وليس غير الحرف اللفظي ما يغمز مواضع الإحساس من ألسنتهم، كما فصلناه في بابه...) .

وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ مسألة نادرة في استعمال الدخيل مع وجود الرديف العربي، وكل ماجمعوه منها نيّف وعشرون لفظة. (١)

٢٠. انتقد العلامة أحمد شاكر (ت١٣٧٧ هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ قرارات « مجمع اللغة العربية في مصر» في مسائل التعريب ، وكان ذلك في ذي الحجة (سنة ١٣٦٠هـ) ، قال: (والقارئُ لقرارات الأعلام التي أقرَّها المجمع، يرى فيها معنى واحداً يجمعها، وروحاً واحداً يسيطر عليها:

---

(١) « تاريخ آداب العرب» (١/ ٢٠١)، و (١/ ٢٠٤).

الحرص على أن ينطق أبناء العربية بالأعلام التي ينقلون إلى لغتهم بالحروف التي ينطقها بها أهلوها، وقسْرِ اللسانِ العربي على ارتضاخ كلِّ لَكْنَةٍ أعجمية لامِثال لها في حروف العرَب، وتسجيل هذه الغرائب من الحروف برموز اصطلاحية تَدْخُل على الرسم العربي، تزَيُّدَاً في الحروف وتكَثُّراً..... وذكر كلامَاً رائِعَاً

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ : فإذا أردنا أن نضع قاعدةً لِتَعريب الأعلام على مثال لغة العرب، وجب أن نستقصي كل عَلَمٍ أعجميٍ نطق به العرب، وماذا كان أصله في لغة أهله،وماذا صنع فيه العرب حين نقلوه؛ لنأخذ من ذلك معنى جامعاً لِصُنعِهم، يكون أساساً لما نضع من قاعدة أو قواعد، وأكثر الأعلام التي نقل العرب، وأوثقها نقلاً، ما جاء في القرآن الكريم من أسماء الأنبياء وغيرهم، فلو شئنا أن نُخرج منها معنى واحداً تشترك كلُّها فيه، بالاستقصاء التام، والاستيعاب الكامل، وجدنا فيها معنى لايخرج عنه اسمٌ منها ، وهو: (أن الأعلام الأجنبية تُنقل إلى العربية مغيَّرةً في الحروف والأوزان، إلى حروف العرب وحدها، وإلى أوزان كلمهم أو مايقاربها، وأنها لاتنقل أبداً كما ينطقها أهلها) فهذا الاستقصاء والاستيعاب يُخرج

إذن قاعدة على النقيض من القواعد التي قررها المجمع اللغوي....إلخ.[١]

فائدة (١) : للأستاذ: خالد بن سعود العصيمي رسالة ماجستير (عام ١٤١٩هـ) بعنوان « القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعاً ودراسة وتقويماً إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام ١٤١٥هـ» [٢]

فائدة (٢) : قال خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ : (والفرق بين المعرَّب وغيرِه: أن العربَ إذا استعملَتْ الأعجميَّ، فإن خالفت بين ألفاظه فقد عرَّبتْه، وإلا فلا) . [٣]

وللفرق بين المعرَّب والدخيل والأعجمي، ينظر: « تداخل الأصول اللغوية» د. الصاعدي (٢/ ٦٧٦).

فائدة (٣) : علَّق د. رمضان عبدالتواب (ت ١٤٢٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ على قرار مجمع اللغة: (يجيز المجمع أن يستعمل بعض الألفاظ

---

(١) في مقدمة تحقيقه لكتاب « المُعرَّب» للجواليقي(ص ١٨ ـ ١٩).

(٢) طبعت في دار التدمرية (عام ١٤٢٣هـ) في مجلد (٨١٣ صفحة) .

(٣) « التصريح على التوضيح» ـ ط. عبدالفتاح ـ (٥/ ١٦).

الأعجمية عند الضرورة، على طريقة: العرب في تعريبهم).

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وفي رأيي أن اللغة لا تفسد بالدخيل بل حياتها في هضم هذا الدخيل؛ لأن مقدرة لغة ما على تمثُّل الكلام الأجنبي، تُعَدّ مزيَّة وخصيصة لها إنْ هي صاغته على أوزانها، وصبَّتْهُ في قوالبها، ونفخت فيه من روحها.

والحقُّ أن مشكلة تعريب ألفاظ العلم ومستحدثات الحضارة، هي مشكلتنا الحقيقية في العصر الحديث. ومجامعنا العلمية لم تستطع حتى الآن معالجة هذه المشكلة معالجة حاسمة، فإنها تنتظر حتى يشيع اللفظ الأجنبي على كل لسان، وتستخدمه العامة والخاصة، وتنشره وسائل الأعلام المختلفة، ثم تسعى بعد فوات الأوان إلى محاربته، والبحث عن بديل له عند العرب القدماء، وبذلك يُولد هذا اللفظ ميتاً، لاشتهار اللفظ الأعجمي، وشيوعه على الألسنة.

وكم من ألفاظ وضعتها المجامع اللغوية لمستحدثات الحضارة، غير أنها لم تتجاوز أبواب هذه المجامع، فمثلا: « المذياع» للراديو، و« المأوى» للوكاندة، و« الخيالة» للسينما و« الطارمة» للكشك، و« الملوحة» للسيمافور، و«المرناة» للتليفزيون، وغير ذلك من الألفاظ، ولدت ميتة لهذا السبب

الذي ذكرته.

ولو أننا سمَّينا مستحدثات الحضارة بأسماء عربية، واصطلحنا على هذه التسمية أو تلك، عند أول ظهور هذا المستحدث الحضاري أو ذاك، وعملت وسائل الإعلام المختلفة عندنا، على ذيوعه وانتشاره، لارتبط في أذهان الناس بمسماه، وقضينا على هذه المشكلة من أساسها.

وإنك لتعجب حين ترى الألمان يقومون في لغتهم بمثل ما ننادي به هنا، فمعظم المخترعات الأجنبية لها عندهم أسماء ألمانية خالصة. وفي قدرتنا النسج على هذا المنوال للحفاظ على عروبة لغتنا، أمام هذا الغزو الهائل من الألفاظ الأجنبية، وفي ذلك حياة للغة، وتجديد لشبابها). **انتهى كلام د. رمضان.**

ـ وقد علق الأمير الشهابي على قيد «الضرورة» الوارد في قرار المجمع بقوله: (أرى أن قيد «الضرورة» الذي وضعه المجمع للتعريب هو ضرورة، أقول هذا لأنني عارف بسخافات بعض أساتيذ العلوم الحديثة، الذين عرَّبوا ألفاظاً علمية أعجمية، كان في استطاعتهم أن يجدوا لها ألفاظاً عربية مقبولة بقليل من الجهد، ومن المعرفة بأصول تلك الألفاظ الأعجمية

وبمعانيها). [١]

أما بعد

فهذا الطواف حول الموضوع يُمثِّلُ مقدمةً وتمهيداً؛ ليتحدث حول القضية أهلُ الاختصاص، بفصولٍ تأخذ رقابَ فصول أخرى، تنتقل من الكلام إلى الفِعال، ومن المجالس إلى المجامع، فلغتنا مجمعُ المحاسن، ولهجاتنا مفصَّلةٌ على ألسنتنا، وأسماعنا العربية تريد مقاييسنا العربية، ونبرات اللسان من نبرات القلب، فما يخفيه المرء تظهره فلتات اللسان، والله المستعان.

وصلىٰ الله وسلم وبارك علىٰ نبينا محمد، وآله وصحبه أجمعين.

النشرة الثانية (١ / ٦ / ١٤٤٠هـ)

---

(١) « بحوث ومقالات في اللغة» (ص ١٨٦) ، « المصطلحات العلمية» (ص ٦٣)، أفاده د. صبحي الصالح في كتابه « دراسات في فقه اللغة» (ص ٣٢١).

زيادة النشرة الثالثة (١/ ١٢/ ١٤٤٤هـ)

١. في كتاب « الإغفال» لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ ط. الثانية ـ ١٤٤٠هـ (١/ ١١٣) : (.... الأعجمي إذا عُرِّبَ لايوجب تعريبه أن يكون موافقاً لأبنية العربي).

٢. قال ابن جرير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في « تفسيره» ط هجر (٩/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥):

(«وَالْيَسَعَ» [الأنعام: ٨٦] بِلَامٍ وَاحِدَةٍ مُخَفَّفَةٍ. وَقَدْ زَعَمَ قَوْمٌ أَنَّهُ (يَفْعَلُ) ، مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ: وَسِعَ يَسَعُ، وَلَا تَكَادُ الْعَرَبُ تُدْخِلُ الْأَلِفَ وَاللَّامَ عَلَىٰ اسْمٍ يَكُونُ عَلَىٰ هَذِهِ الصُّورَةِ، أَعْنِي: عَلَىٰ (يَفْعَلُ) ، لَا يَقُولُونَ: رَأَيْتُ الْيَزِيدَ، وَلَا أَتَانِي التُّجِيبُ، وَلَا مَرَرْتُ بِالْيَشْكُرُ، إِلَّا فِي ضَرُورَةِ شِعْرٍ، وَذَلِكَ أَيْضًا إِذَا تُحُرِّيَ بِهِ الْمَدْحُ، كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ:

وَجَدْنَا الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدَ مُبَارَكًا ... شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ

فَأَدْخَلَ فِي (الْيَزِيدَ) الْأَلِفَ وَاللَّامَ، وَذَلِكَ لِإِدْخَالِهِ إِيَّاهُمَا فِي الْوَلِيدِ، فَأَتْبَعَهُ الْيَزِيدَ بِمِثْلِ لَفْظِهِ. وَقَرَأَ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنْ قُرَّاءِ الْكُوفِيِّينَ: (وَاللَّيْسَعَ) بِلَامَيْنِ وَبِالتَّشْدِيدِ، وَقَالُوا: إِذَا قُرِئَ كَذَلِكَ كَانَ أَشْبَهَ بِأَسْمَاءِ الْعَجَمِ. وَأَنْكَرُوا التَّخْفِيفَ وَقَالُوا: لَا نَعْرِفُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ اسْمًا عَلَىٰ (يَفْعَلُ) فِيهِ أَلِفٌ وَلَامٌ. وَالصَّوَابُ مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي ذَلِكَ عِنْدِي قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَهُ بِلَامٍ

وَاحِدَةٍ مُخَفَّفَةٍ، لِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْأَخْبَارِ عَلَىٰ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْمَعْرُوفُ مِنَ اسْمِهِ دُونَ التَّشْدِيدِ، مَعَ أَنَّهُ اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ، فَيُنْطَقُ بِهِ عَلَىٰ مَا هُوَ بِهِ. وَإِنَّمَا لَا يَسْتَقِيمُ دُخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ فِيمَا جَاءَ مِنْ أَسْمَاءِ الْعَرَبِ عَلَىٰ (يَفْعَلُ)، وَأَمَّا الِاسْمُ الَّذِي يَكُونُ أَعْجَمِيًّا فَإِنَّمَا يُنْطَقُ بِهِ عَلَىٰ مَا سَمَّوْا بِهِ، فَإِنْ غُيِّرَ مِنْهُ شَيْءٌ إِذَا تَكَلَّمَتِ الْعَرَبُ، فَإِنَّمَا يُغَيَّرُ بِتَقْوِيمِ حَرْفٍ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ وَلَا زِيَادَةٍ فِيهِ وَلَا نُقْصَانٍ، وَالْيَسَعُ إِذَا شُدِّدَ لَحِقَتْهُ زِيَادَةٌ لَمْ تَكُنْ فِيهِ قَبْلَ التَّشْدِيدِ. وَأُخْرَىٰ أَنَّهُ لَمْ يُحْفَظْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلِمْنَا أَنَّهُ قَالَ: اسْمُهُ (لَيْسَعَ)، فَيَكُونُ مُشَدَّدًا عِنْدَ دُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ اللَّتَيْنِ تَدْخُلَانِ لِلتَّعْرِيفِ).

٣. في مجلة الكتاب (٤/ ١٣٦٥هـ/ مارس ١٩٤٦م) مقال للعلامة أحمد شاكر ونُشِرَ في جمهرة مقالاته نشرَه د.العقل (٢/ ٥٣٨ ـ ٥٤٦): «في لسان العرب» تحدث عن «تعريب الأعلام» أجاد رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٤. في كتاب «الألفاظ الدخيلة وإشكالية الترجمة اللغوية والحضارية» د. عبدالمجيد بن محمد بن علي الغيلي، ط. دارالمقتبس، ط. الأولىٰ ١٤٤٣هـ فيه بحث مطول من (ص ٢٤٥ إلىٰ ٢٦٠).

كلام أحمد شاكر، وبحث الغيلي في الصفحات التالية

جمهرة مقالات

العلامة الشيخ

أحمد محمد شاكر

مع أهم تعقبات الشيخ على دائرة المعارف الإسلامية

الجزء الثاني

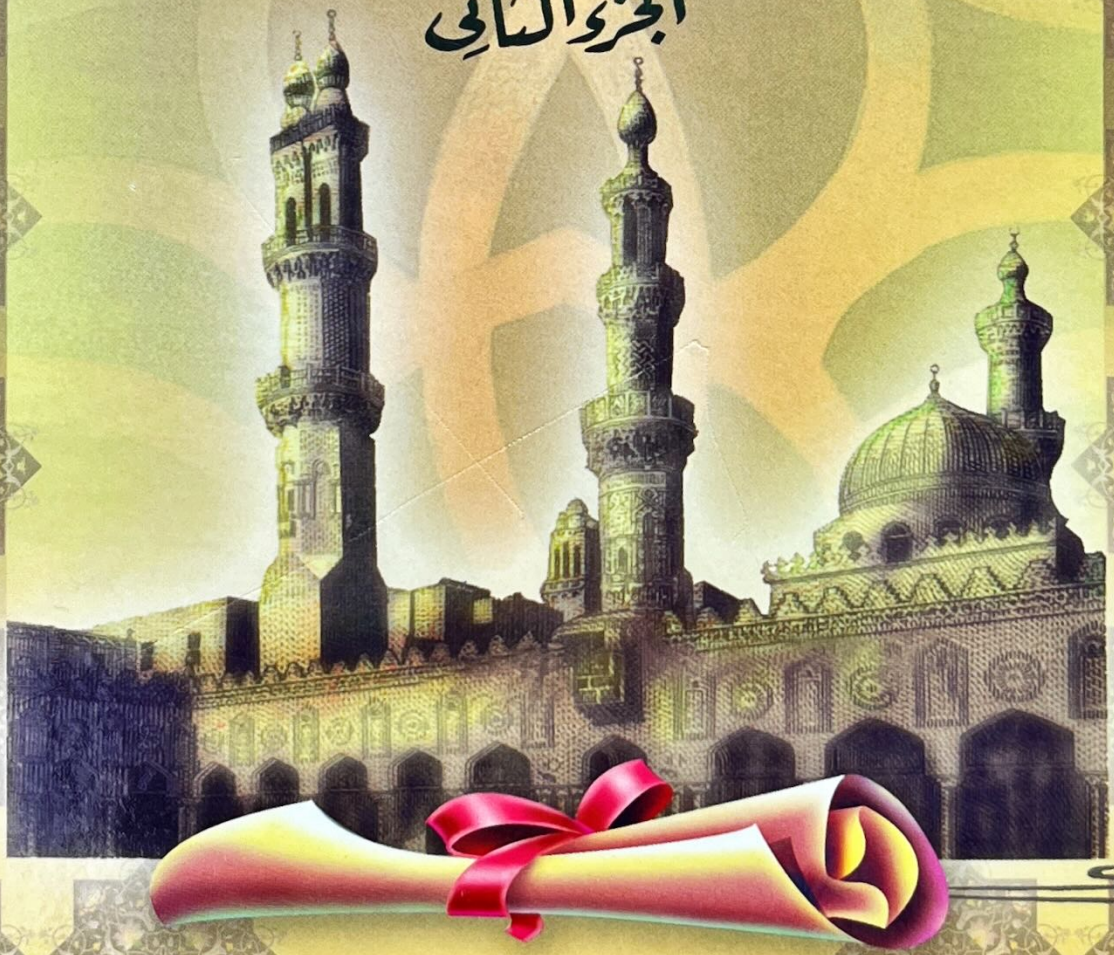

جمعها وأعدها واعتنى بها

عبد الرحمن بن عبد العزيز بن حماد العقل

في لسان العرب(*)

١

لسان العرب أوسع الألسنة مذهبًا، وأكثرها ألفاظًا، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي[١]؛ فذلك هو اللغة. ولسان العرب أوسع المعاجم التي نشرت مما بقي لنا من دواوين الأقدمين، فذلك هو الكتاب.

وقد طبع كتاب «اللسان» الطبعة الواحدة بمطبعة بولاق من سنة ١٣٠٠ إلى سنة ١٣٠٨هـ. ولم يعد طبعه مرة ثانية إلى الآن، إلّا محاولة لبعض الناشرين لم يهيأ له إتمامها، وهو الحجة القائمة بين أيدي العلماء والأدباء، لا يغني عنه غيره مما نشر من الدواوين والمعاجم.

وفيه أوهام وأغلاط ومآخذ: بعضها من المؤلف، وبعضها مما نقل المؤلف عنه من الكتب الخمسة التي بنى عليها كتابه، وهي: التهذيب لأبي منصور الأزهري، والمحكم لابن سيدة، والصحاح للجوهري، وحاشيته لابن بري، والنهاية لابن الأثير. وبعضها مما فات مصححيه في مطبعة بولاق، رحمهم الله جميعًا.

وقد استدرك كثيرًا من الأغلاط والمآخذ أستاذنا العلامة الكبير

(*) مجلة الكتاب، مارس ١٩٤٦.

(١) من كلام حجة العرب الإمام الشافعي، في الفقرة ١٣٨ من كتاب «الرسالة» بتحقيقنا، طبعة الحلبي سنة ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م.

أحمد باشا تيمور - رحمه الله - في كلمات نشرها في بعض الصحف والمجلات، ثم جمعها في كتاب «تصحيح لسان العرب» ونشره أخونا الأستاذ محمد عبد الجواد الأصمعي في قسمين: الأول في سنة ١٣٣٤ بمطبعة الجمالية، والثاني في سنة ١٣٤٣ بالمطبعة السلفية، وهو كتاب بني على التحقيق العلمي الدقيق الذي امتاز به أستاذنا تيمور باشا في كل ما أثر عنه من آثار.

ولم يك من همّ أستاذنا الجليل تيمور باشا أن يتتبع كل ما في الكتاب من مآخذ، ولم يقصد إلى ذلك، ولو قصد إليه لأتمه وأتقنه.

وقد وقعت إليّ مآخذ أخرى مصادفة أثناء عملي، رأيت أن أقيدها وأنشرها في الفينة بعد الفينة، عسى أن يكون في نشرها فائدة، وفيما أقرأ وأرى قد تكون لي لمحات وآراء في «لسان العرب» أحب أن أعرضها للبحث والنقد خدمة للعربية، في وقت تسمو فيه العروبة إلى العُلا.

فهذه أبحاث منثورة حرة، لا تربطها وحدة، ولا يؤلف بينها منهج، إلّا أنها أبحاث في «لسان العرب»: اللغة والمعجم، ولا تتقيد بقيود، إلا الحق والتحقيق.

تعريب الأعلام

٢

تضطرب أقلام الكتاب كثيرًا وآراؤهم في تعريب الأعلام الأجنبية، كما نرى فيما ينشر في الصحف والمجلات والكتب.

ويحاول كثير من المحدثين أن يخضعوا اللسان العربي للنطق بحروف ليست من لسانهم، اتباعًا للغات الأجنبية التي منها يعرّبون، فلا يكادون ينطقون باسم أعجمي في حديثهم العربي أو يكتبونه حتى تسمعه منهم أو تقرأه لهم أعجميًّا صرفًا! ثم جاء المجمع اللغوي بمصر منذ بضع سنين، فأصدر قرارات في تعريب الأعلام زادت الأمر اضطرابًا، والألسنة عجمة! فقرر فيما قرر:

١- «يكتب العلم الإفرنجي الذي يكتب في الأصل بحروف لاتينية بحسب نطقه في اللغة الإفرنجية، ومعه اللفظ الإفرنجي بحروف لاتينية بين قوسين في البحوث والكتب العلمية، على حسب ما يقرّه المجمع في شأن كتابة الأصوات اللاتينية التي لا نظير لها في العربية».

٢- «تكتب الأعلام الأخرى التي ترسم بغير الحروف اللاتينية والعربية بحسب النطق بها في لغتها الأصلية، أي كما ينطقها أهلها لا كما تكتب» إلخ. وقد نشرت هذه القرارات في مجلة المجمع، في الجزء الرابع سنة ١٣٥٦هـ (ص١٨-٢١).

وهذه القرارات إذا ما تأملها القارئ رأى فيها معنى واحدًا يجمعها، وروحًا عامًّا يسيطر عليها، وهو الحرص على أن ينطق أبناء العروبة بالأعلام التي ينقلونها عن لغات أعجمية بالحروف التي ينطقها بها أهلوها، وقسر اللسان العربي على ارتضاخ كل لكنة أعجمية لا مثال لها في حروف العرب، وتسجيل هذه الأوابد من

الحروف برموز اصطلاحية تدخل على الرسم العربي، زعموا تزيدًا في الحروف وتكثرًا.

ولئن تم هذا الذي يُراد لتجدنّ اللغة العربية من بعدُ، في رسمها وكتابتها ونطقها ولهجاتها، مجموعة غريبة متنافرة من اللهجات الأعجمية والرسوم الرمزية. ولتجدن ألسنة أبنائها لا تكاد تقيم حرفًا من العربية على ما نطق به العرب، مما أثبته علماء «التجويد» في إخراج الحروف من مخارجها، وعلى قواعدهم بنيت قواعد العلوم العربية، وبها حفظ لنا النطق بالكلم العربي، وبالقرآن، وهو سياج اللغة وحاميها.

ولست أدري ممَّ استنبطت هذه القواعد التي اختارها هؤلاء الأعلام الكبار أعضاء المجمع.

فإن لغة العرب قبلت نطقًا ونقلت سماعًا، لم يضع لها العرب الأقدمون القواعد في الإعراب والتصريف علومًا مدونة. إنما أخذت عنهم اللغة كما ينطقون، وجاء القرآن العظيم مثبتًا أعلامها، حافظًا كيانها على مر الدهور. ثم استنبط علماء الإسلام القواعد العلمية في النحو والصرف والبلاغة والعروض وغيرها، بالاستقصاء والتتبع، وبضم النظير إلى النظير، والشبيه إلى الشبيه، ثم جعلوا ما خرج عن النظائر شاذًّا أو مسموعًا. ولكنهم لم يرسموا الحدود الدقيقة والقواعد الواضحة في التعريب ونقل الكلمات الأعجمية إلى العربية، فيما علمنا.

فإذا أردنا أن نضع قواعد مستحدثة في هذا ، كما وضع المتقدمون لغيره، وجب أن نترسم خطواتهم، ونتتبع آثارهم ونصنع صنيعهم في طريق الاستنباط، وهو الطريق الواضح، والمحجة البينة: أن نستقرئ النظائر، ونتتبع الأمثال، فنضم كل شكل إلى شكله، وننظر في الأمر الجامع يجمعها، حتى نخرج القاعدة الغالبة، ثم يكون ما ندَّ عنها شاذًّا أو نادرًا أو سماعيًّا، ثم إن شئنا وطاوعتنا القواعد قليلًا قسنا على الشاذ والسماعي في القلة والندرة وعند الضرورة. وهذا شيء بديهي لا يكاد يشك فيه عالم.

فحين نريد أن نضع قاعدة أو قواعد لتعريب الأعلام على مثال لغة العرب، يجب علينا أن نستقصي كل علم أجنبي نطق به العرب، وأن نعرف ماذا كان أصله في لغة أهله، وماذا صنع فيه العرب حين نقلوه، لنأخذ من ذلك معنى عامًّا جامعًا لصنعهم، يكون أساسًا لما نضع من قاعدة أو قواعد. وأكثر الأعلام التي نقل العرب، وأوثقها نقلًا ما جاء في القرآن الكريم، من أسماء الأنبياء وغيرهم. فلو تتبعناها وشئنا أن نخرج منها معنى واحدًا تشترك فيه كلها، بالاستقصاء التام والاستيعاب الكامل، وجدنا فيها معنى لا يخرج عنه اسم منها، وهو:

أن الأعلام الأجنبية تنقل إلى العربية مغيرة في الحروف والأوزان، إلى حروف العرب وحدها، وإلى أوزان كلمهم أو ما يقاربها ، وأنها لا تنقل أبدًا كما ينطقها أهلها إلَّا أن توافق حروفها وصيغها حروف العرب وأوزانها.

وهذا المعنى هو القاعدة التي لا يصح تجاوزها في نقل الأعلام الأجنبية إلى العربية، وهو الذي تشير إليه أقوال أئمة العربية من المتقدمين والمتأخرين.

قال الجوهري في الصحاح (ج١ ص٨٠): «تعريب الاسم الأعجمي أن تتفوه به العرب على منهاجها». وانظر أيضًا اللسان (ج٢ ص٧٩).

وقال أحمد بن فارس في كتاب الصاحبي في فقه اللغة (ص٢٤-٢٥): «حدثني علي بن أحمد الصباحي، قال: سمعت ابن دريد يقول: حروف لا تتكلم بها العرب إلا ضرورة، فإذا اضطروا إليها حولوها من التكلم بها إلى أقرب الحروف من مخارجها، فمن تلك الحروف الحرف الذي بين الباء والفاء، مثل «بور» إذا اضطروا فقالوا: «فور». ثم قال ابن فارس: «قلنا: أما الذي ذكره ابن دريد في «بور» و «فور» فصحيح، وذلك أن «بور» ليس من كلام العرب، فلذلك يحتاج العربي عند تعريبه إياه أن يصيره فاء».

وقال الجواليقي في المعرب (ص٦): «اعلم أنهم كثيرًا ما يجترئون على تغيير الأسماء الأعجمية إذا استعملوها، فيبدلون الحروف التي ليست من حروفهم إلى أقربها مخرجًا، وربما أبدلوا، بعد مخرجه أيضًا. والإبدال لازم؛ لئلا يدخلوا في كلامهم ما ليس من حروفهم».

وفيه أيضًا (ص٨-٩): «قال أبو عمر الجرمي: وربما خلطت العرب في الأعجمي إذا نقلته إلى لغتها... قال: وإذا كان حكي لك

في الأعجمية خلاف ما العلامة عليه فلا ترينه تخليطًا، فإن العرب تخلط فيه وتتكلم به مخلطًا؛ لأنه ليس من كلامهم، فلما اعتنفوه[١] وتكلموا به خلطوا».

وقال أبو حيان الأندلسي في تفسيره البحر المحيط (ج١ ص٣١٧-٣١٨) في اسم «جبريل»: «وقد تصرفت فيه العرب، على عادتها في تغيير الأسماء الأعجمية، حتى بلغت فيه إلى ثلاث عشرة لغة».

ونقل السيوطي في المزهر (ج١ ص٢٩٢) عن المرزوقي في شرح الفصيح: «المعربات ما كان منها بناؤه موافقًا لأبنية كلام العرب يحمل عليها، وما خالف أبنيتهم منها يراعى ما كان إلفهم له أكثر فيختار. وربما اتفق في الاسم الواحد عدة لغات، كما روي في جبريل ونحوه. وطريق الاختيار في مثله ما ذكرت».

فهذه هي الفطرة العربية السليمة، المناسبة لقوة عارضة العرب، ولرصانة لغتهم، وإتقانهم مخرج حروفهم وتجويدهم إياها، وكذلك لا نزال نرى عامتنا على فطرتهم إذا ما لاكت ألسنتهم اسمًا أعجميًّا، يصوغونه صياغة الحرف العربي والنطق العربي، غير متعلمين ولا متكلفين، وإن أخطؤوا قواعد اللغة وقواعد الإعراب، أما متعلمونا ومثقفونا - أو أكثرهم - فأنت ترى ماذا صنعوا بلغتهم إذا نقلوا إليها عن اللغات الأعجمية: يتبعون قرار المجمع اللغوي! أو هم قد سبقوه

---

(١) «اعتنفوه» بالفاء، يقال: «اعتنف الشيء» أي أتاه ولم يكن له به علم ولا حذق، أو كرهه ووجد له مشقة.

إلى العمل به قبل وضعه! فلا يكاد لسانهم ينطق بكلمة أجنبية أو علم أجنبي حتى ينقلب لسانًا إفرنجيًّا تبرأ منه لغة العرب، وتنفر منه أسماع العرب، فيأتون بالحروف المعوجة، والحروف المخطوفة، ويجمعون بين ساكنين أو ثلاثة، ويبدؤون بالساكن، وهكذا ينطقون بها «كُما ينطقها أهلها» وليتهم فعلوا هذا حقًّا، إنما هم ينطقون كل كلمة أجنبية، إما كما ينطقها الإنجليز، وإما كما ينطقها الفرنسيون، حتى لو كانت الكلمة فارسية أو هندية أو صينية أو يابانية أو جاوية، أو ما شئت من لغات أمم سمعنا بها، ومن لغات أمم لم نسمع بها!! وإن شئت مصداق قولنا فاستمع للإذاعة في «الراديو» من مصر ومن غيرها، وتأمل نطق المتحدثين من المتعلمين والمثقفين بالعربية، حين يعثر لسان أحدهم بكلمة أجنبية، وانظر كيف «يتفاصح» فيعوج لسانه ويتمطى ويلين، يحاول أن ينطقها كما ينطقها أهلها «الإنجليز أو الفرنسيون» فقط، فتسمع لغة عربية أعجمية «حديثة»!! ودع عنك أن هذا «التفاصح» إنما يحرصون عليه في الألفاظ الأعجمية، أما قواعد اللغة العربية، وأما صحة الألفاظ العربية فلا «يتفاصح» فيها أحد، إلا القليل النادر. وهكذا فعلوا في الكتابة، حتى ما كتب خطأ في اللغات الأخرى، يحرص أبناء العربية على كتابته على الخطأ، كما ورد عن السادة الذين نقلدهم! وأقرب مثل لذلك اسم البلدة الهندية «دهلي» الشهيرة، اسمها عند أهلها «دهلي» وكتبها كذلك علماء الهنود الكبار الذين ألفوا نفائس الكتب بالعربية، وهكذا نسبتهم إليها، مثل العلامة الكبير «شاه ولي الله الدهلوي»، ومع ذلك فإن الإنجليز أخطؤوا

فنطقوها وكتبوها «دلهي» بتقديم اللام، ويظهر لي أن هذا خطأ قديم، منذ أن عدوا على الهند واستعمروها، ولكن الإنجليز قوم محافظون، لا يهون عليهم أن يلعبوا بلغتهم، حتى لو نقلوا إليها نقلًا خطأ، إذا شاع على ألسنتهم. ومن أعجب ما يتصل بهذا أني رأيت كتابًا في الطب باللغة الأردية، طبع على الحجر في دهلي، ومؤلفه اسمه «الدكتور... الدهلوي» وكتب اسمه على صحته هكذا بالحروف العربية في أول الكتاب وبالحروف الإفرنجية في آخره، ثم كتب اسم البلد الذي طبع فيه الكتاب «دلهي» فهذا هندي دهلوي يتبع الأجانب في خطئهم في تسميته بلده.

ومن العجب أيضًا أن أرى رجلًا من كبار علمائنا وأدبائنا يكتب في بعض مؤلفاته الأعلام الإفرنجية، ويتأنق في ضبطها، فيضع علامتي السكون على حرفين متتابعين، بل يضع علامة السكون على آخر حرف من العلم، وهو موضع الإعراب في العربية! ولست أدري كيف طاوعته يده على هذا، وهو رجل «محافظ» مثلي - على التعبير الحديث - يحمل شهادة العالمية التي أحملها، وإن كان له فضل السبق إليها، وما أظنه نال شهادة غيرها، وقد تعلمنا فيما تعلمنا بابًا في النحو في «موانع الصرف» وأن منها «العلمية والعجمة» وأن من أحكامه أن العَلَم الأعجمي الأصل يعرب بالضمة في حال الرفع وبالفتحة في حالي النصب والجر، ولم يذكروا أبدًا أنه يعرب بالسكون أو يبنى على السكون! والأعلام الأعجمية الأصل جرت عليها هذه الأحكام في القرآن والحديث والشعر والنثر، لم يجرِ عليها

حكم آخر أبدًا، فأنى جاءت هذه الطريقة المحدثة إلّا من التقليد ومن إخضاع أرواحنا وعقولنا إلى الأجانب؟! ولو تأمل المتأمل، وأنصت السامع، لما يتحدث به أكثرنا وما يكتبون، لرأى هذا الخطأ شائعًا ذائعًا، لا يكاد يتحرز منه أحد، فترى كل الناس تكتب - مثلا- اسم «تشرشل» هكذا بالتاء قبل الشين! وليس في الاسم في لغتهم هذا، إنما هي شين صرف، تثقل تثقيلًا خاصًّا هو أقرب إلى لثغة بعض ذوي العاهة من أبناء العربية إذا ما نطقوا بهذا الحرف ، ولا أزال أذكر أنه كان يكتب قديمًا في الصحف دون هذه التاء المنكرة التي يبدأ بها ساكنة، وما سمعت عاميًّا ينطقه على فطرته بعد كتابته بالتاء إلَّا النطق الذي تقتضيه لغة العرب «تشرشل» بكسر التاء والشين معًا، يجعلونهما حرفين حقيقيين لا حرفًا واحدًا خارجًا على اللغة، وهكذا كثير من المثل التي نراها ونسمعها في هذه الأعلام.

وأغرب من كل هذا، أني حين أنصت للمتحدثين من الأدباء والمثقفين من أبناء العروبة المخلصين لها، أجدهم حين يتحدثون بلغة أجنبية : إنجليزية أو فرنسية، إذا جاء على لسانهم في حديثهم علم عربي نطقه الإفرنج نطقًا خاصًّا على لغتهم، نطقوه نطق الإفرنج الخلص! ونسوا القاعدة التي يتبعونها في لغتهم إذا نقلوا إليها علمًا أعجميًّا، نسوا أن ينطقوا العلم العربي كما ينطقه أهله العرب، وهم منهم، بل من خيرتهم!!

فالمسألة نفسية روحية، قبل أن تكون علمية لغوية.

* * *

مكتبة
إبراهيم بن عبد الله المديهش
الرقم:/

الألفاظ الدخيلة

وإشكاليّة الترجمة اللّغويّة والحضاريّة

تأليف
د. عبد المجيد محمد علي الغيلي

دار المقتبس

دار المقتبس

مؤسسة ثقافية
تُعنى بالنشر والطباعة والتوزيع للكتاب العربي
أسسها نور الدين طالب سنة ١٤٣٤هـ-٢٠١٤م.

- سوريا - دمشق - الحلبوني
(ص. ب:34306)
00963933093781
00963933093782

- لبنان - بيروت - كورنيش المزرعة:
(ص. ب: 14/6759)
00961 70 81 33 77
00961 70 81 44 77

moqtabas
t.almoqtabas.com
f.almoqtabas.com
y.almoqtabas.com
i.almoqtabas.com
l.moqtabas.com

E_mail: info@almoqtabas.com
Website:/http://almoqtabas.com

جَمِيعُ الحُقُوقِ مَحْفُوظَة

إن جميع الحقوق لهذا الكتاب محفوظة بموجب عقد / أو/ اتفاق تم فيه إذن المؤلف / أو/ المحقق على نشره بجميع وسائل النشر، وعليه فيمنع إعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بجميع طرق النشر أو التصوير أو النقل أو الترجمة أو التسجيل المرئي أو المسموع أو استخدامه حاسوبياً بجميع أنواع الاستخدام سواء في برامج المكتبة الشاملة أو غيرها من البرامج الحاسوبية أوحفظه بصورة بي دي إف أو غير ذلك من صيغ ووسائل الحفظ والنشر المفتوح عبر الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، كما يمنع استخدامه بغير ذلك من الحقوق الفكرية والمادية إلا بإذن خطي من دار المقتبس، ومن تَعدَّى على أيِّ حق من ذلك تحمّل مسؤولية المحاسبة في الدنيا وعدم المسامحة في الآخرة، علمًا بأنه تم توفير وصول الكتاب بكل وسائل الشراء المتاحة المشروعة عبر الشحن الدولي الفردي أو الاستخدام الإلكتروني وفق العناوين المرفقة هنا.

ISBN 978-993367072-6

الطَّبْعَةُ الأُولَى
١٤٤٣هـ-٢٠٢٢م

لشراء نسخة ورقية من الكتاب عبر خدمة الشحن السريع
DHL TNT ups aramex delivery unlimited FedEx
مراسلة الواتساب التالي:
+961 70 831 155

لشراء نسخة إلكترونية مفتوحة للبحث النصي والنسخ:
App Store
Google Play
نيلوفرات.كوم

ـ القيام بحركة سريعة تواجه الدخيل أول ظهوره، فيظهر الاسم العربي، أو المصطلح العربي مع المسمى الجديد، ولا بد أن تتآزر على هذا ثلاث جهات، الأولى: المؤسسة اللغوية التي تختار اللفظ المأنوس، والثانية: المؤسسة الإعلامية التي تشهره، والثالثة: المؤسسة السياسية التي تفرضه. وما لم تجتمع هذه المؤسسات الثلاث ـ فكما يقول المثل العربي (يا عمرو لا رحنا ولا جينا)، وهذا الكيان الصهيوني [ما يسمى بدولة إسرائيل] «تحرم استخدام المصطلح الأجنبي ما إن يتم إقرار مقابله العبري»[1]. فهل نفقه؟ أو أن بيننا وبين الفقه مفاوز وصحاري؟!

* * *

دور الاستعمال في تغليب الأصيل أو الدخيل

عرفنا سابقا أن اللفظ يظل حيا ما احتاج الناس إليه فاستعملوه، فإذا انعدمت الحاجة إليه مات وتوارى عن الألسنة والأقلام. فاستعمال الناس هو العنصر الفيصل في تحديد حياة الألفاظ أو موتها. فمهما أحدث اللغويون من مصطلحات، وأبدلوا من كلمات ـ فكل ذلك لا قيمة له في واقع الناس، ما لم تشع تلك الكلمات على ألسنة الناس؛ «لأن اللغة أداة تواصل، والتواصل خاضع للاستعمال، والاستعمال هو الذي يدخل اللفظ المقترَض في دورة اللغة؛ ليهضمه جهازها ويكيفه»[2].

---

(١) علي، نبيل: الثقافة العربية وعصر المعلومات، ص٢٣٦.

(٢) عياد، محمد الهادي، جدلية التأثير والتأثر في الألسنة البشرية ـ العربية والفارسية=

ومَثَل اللفظ في ذلك مثل اللغة ذاتها، فاللغة لا تستمر حياتها إلا باستعمال الناس لها، وتداولها في مختلف شئون الحياة. وهذا مبدأ لغوي كبير استند إليه القائلون بأن استئصال الدخيل يعد محاولة فاشلة، فدعا هؤلاء ـ وهو رأي جمهور اللغويين ـ إلى استعمال الدخيل، ولم يروا في ذلك بأسا.

«لم يكن العربي يحس بغضاضة حين يستخدم لغة دخيلة، ولم يستهجن النقاد استخدام الشعراء والكتاب المعرَّبَ في كلامهم، مهما غلوا في الإكثار منها؛ لأنهم كانوا ينظرون إلى الشعر من حيث أداء المعنى وتطابقه مع المبنى. كما لم نجد المشركين يهاجمون القرآن لاستخدام المعرب والدخيل؛ ذلك أن التعريب رِفْد للغة يسد حاجتها، ويكمل نقصها»[1]. والعربي باستعماله الدخيل ـ أو الأصيل ـ فإنما يعطيه شهادة ضمان استمرارية؛ ذلك أن الدخيل لا يخلو من حالتين:

الأولى: أن لا يوجد له في العربية بديل عند دخوله، وهذا كثير في أسماء الذوات، وخاصة المخترعات، فالاسم يأتي مع مسماه. وكما أنه لا عهد للعرب بالمسمى ـ فلا عهد لهم كذلك بالاسم. ثم إن العرب ـ بعد ذلك ـ قد تكتفي بالدخيل فتستعمله، مثل: التَّنُّور. وقد تولد له بديلا عربيا، كالأوتوموبيل، فهو اسم جاء مع مخترَعه ـ وهي الآلة المعروفة ـ فوضعت له العرب بعد ذلك اسم (السيارة).

= نموذجا، عن موقع: نصوص.

(١) التونجي، محمد: المعرب والدخيل في اللغة العربية وآدابها، ص١٤.

الثانية: أن يوجد له في العربية بديل عند دخوله، مثل: التامورة، والمهراس، والمشموم، والسّمَسَق، والحدج ـ فهذه كلها ألفاظ عربية، وقد استخدمت العرب مكان هذه الألفاظ الأصيلة ألفاظا دخيلة: الإبريق، والهاوون، والمسك، والياسمين، والباذنجان.

فإذا بقي اللفظ الدخيل من غير بديل، واستعمله العرب ـ فمن الطبيعي أنه يبقى ما بقيت الحاجة إليه. أما إذا ولد له العرب بديلا، أو كان له بديل أصلا ـ فهنا ثلاثة افتراضات: «الأول: أن يتعايشا معا، والثاني: أن يزحزح الدخيلُ الأصيلَ، والثالث: أن يطرد الأصيلُ الدخيلَ. والاستعمال هو الذي يحدد أحد هذه المواقف»[1].

والافتراض الأول ـ مثاله: مصرف وبنك، ردهة وصالون، بريد وبوسطه، شرطة وبوليس. وفي حال التعايش معا ـ إما أن يصبحا من رصيد اللغة، ويصبحا من المترادفات، ويمكن أن يفسر أحدهما بالآخر، كأن يقول الكاتب، مثلا: الامبريالية ـ أو الاستعمار ـ، وإما أن يغلب الناس أحد اللفظين. والافتراض الثاني ـ له أمثلة كبيرة، كالأمثلة السابقة (الإبريق...) فكلها ألفاظ دخيلة زحزحت الأصيل. والافتراض الثالث ـ من أمثلته: (الأوتوموبيل) حل محله: (السيارة)، و(ريل واي) حل محله (القطار)، و(الأتوبيس) حل محله (الحافلة) في بلاد كثيرة كالشام واليمن.

---

(١) عياد، محمد الهادي، جدلية التأثير والتأثر في الألسنة البشرية ـ العربية والفارسية نموذجا، عن موقع: نصوص.

وفي حال تمكن الدخيل وبقائه - فالغالب أنه يندمج كليا (أو جزئيا) في النظام اللغوي، والأهم من ذلك كله أن «الكلمات التي تنتمي إلى لغة ما، وتستخدم بصورة متكررة في لغة أخرى - تصبح في النهاية جزءا لا يمكن تمييزه أو فصله من مفردات اللغة الأم. إن كثيرا من الناطقين بالإنجليزية الأمريكية قد لا يدركون أن لفظة (thug) مقترضة من اللغة الهندية، و(stucco) مقترضة من الإيطالية، و(patio) من الأسبانية، وقد أصبحت جميعا كلمات إنجليزية بحكم الواقع العملي»[1]. وهذا ما عبر عنه علماؤنا قديما بقولهم: أن المعرب يصبح بالاستخدام عربيا، بل إن مصطلح (المعرب) يلاحظ فيه هذا المعنى، فهو ينصهر ويندمج في اللغة المستخدمة، وفي وعي المستخدمين، حتى يتناسى أنه دخيل، وينظر إليه على أنه من رصيد اللغة ذاتها، فيعامل معاملة مفردات اللغة نفسها.

* * *

هل يجب التغيير في اللفظ الدخيل؟

تبين مما سبق أن استعمال العرب للفظ الدخيل - هو الذي يعطيه حياة واستمرارا، وإهمالهم له يحوله مواتا، بل إن الإهمال يحيل حتى الألفاظ العربية إلى دائرة النسيان. ولكن هل يلزم تغيير الدخيل حين يستعمله العرب؟

---

(١) فاسولد، رالف: علم اللغة الاجتماعي للمجتمع، د.ط، السعودية، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٠م، ترجمة د. إبراهيم صالح الفلاي، ص٣١٩.

ينبغي التفريق ـ هنا، قبل الإجابة ـ بين النكرة والعلم، فالنكرة لها أحكامها، والعلم الدخيل له أحكامه. ولذلك إذا أردنا بيان إجابة شافية ـ فإنه ينبغي النظر أولا إلى التغيير، واختلافهم فيه ـ عموما ـ ثم النظر إلى الأعلام ـ خصوصا ـ وبهذا فسأتناول هذه القضية ببيان مسألتين، المسألة الأولى: حكم التغيير عموما. والمسألة الثانية: حكم التغيير في الأعلام.

المسألة الأولى: حكم التغيير عموما:

ذهب بعض الباحثين إلى القول بأن التغيير ضرورة لازمة، وذهب آخرون إلى القول بعدم الضرورة. وسأتناول رأي القائلين بعدم الضرورة أولا، ثم أتناول رأي القائلين بضرورة التغيير.

أ. القائلون بعدم ضرورة التغيير:

يستدل القائلون بعدم ضرورة التغيير بعدة أدلة، منها:

١ـ العرب لم تلتزم التغيير، فالعرب كانوا يستعملون الدخيل ـ أحيانا ـ دون تغيير، مثل: يخت. وفي سبيل الحفاظ على صورة الدخيل ـ فقد أجاز بعضهم إضافة أصوات أجنبية إلى نظام العربية الصوتي، وفي ذلك يقول إبراهيم الدمرداش ـ أحد أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة ـ «ولا جناح علينا إذا ما أضفنا الباء المثلثة (پ) للدلالة على (p)، والفاء المثلثة (ڤ) للدلالة على (v) بالإنجليزية، و(w) بالألمانية مثلا...»[1]. وأجاز بعضهم

---

(١) نطق العُجمى وكتابتها، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٥٤، مايو ١٩٨٤م، ص١١٥.

أن تبدأ الكلمة بصامتين متواليين ـ وسنناقش هذا لاحقا[1] ـ. ولا شك أن هذا من خطل القول؛ فالعرب لم تغير ما انسجم مع الحد الأدنى من نظامها الصوتي، أما إذا تعلق الأمر بوحدة صوتية ـ أو مقطع ليس عند العرب ـ فإن العرب تغير هذا حتما[2].

٢ـ تغيير الكلمة يشوهها، وفي هذا يقول الأستاذ محمد شوقي أمين ـ منكرا اشتراط اللغويين خلوَّ الكلمة الدخيلة من الحروف غير العربية، وتقويمَها على أقيسة كلام العرب: «والحق أن الكلمة إذا تبدلت صورتها كانت كأنما خلقت خلقا جديدا، ووضعت وضعا غير مسبوق، وبذلك يبطل الغرض من التعريب، وهو نقل الكلمة الأجنبية الدالّة بذاتها على معنى مقصود وغرض محدود. وإذن لا يكون ثمة كبير فرق بين التعريب، وبين الوضع والاشتقاق»[3]، والكلمة الدخيلة بعد التغيير «لا فصيحة ترتد إلى أصل عربي، ولا أجنبية يتجلى وجهها في لغتها الأصيلة»[4].

وهذا كلام وجيه إذا تعلق بتغيير الوزن، أما إذا تعلق بتغيير الأصوات التي ليست عند العرب ـ فهو غير صحيح. فما الذي يفسد (video) إذا

---

(١) ينظر ص ٢٢٤ من هذا البحث.

(٢) ينظر إيضاح هذه القضية في: البركاوي، عبد الفتاح: مقدمة في فقه اللغة العربية واللغات السامية، ص١٦٥ وما بعدها.

(٣) أمين، محمد شوقي: جواز التعريب على غير أوزان العرب، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج١١، أكتوبر ١٩٣٤م، ص٢٠١.

(٤) المكان نفسه.

نطقت: (فيديو)، ولم تنطق: (ڤيديو)؟!

٣ـ الصعوبة العملية التي يواجهها المترجم، فاللغويون يشترطون التغيير، ويقعدون له، «ولكن المترجمين والعلماء لم يكن أمامهم إلا أن يتسامحوا، فعربوا وغيروا أحيانا، ولم يغيروا أحيانا، وبنوا على أوزان العرب أحيانا، وخالفوا أحيانا، وحسناً ما فعلوا؛ لقد كان همهم الأول أن يترجموا علوم العجم، وأن يبنوا عليها علما جديدا، ولم يكن التاريخ ليسامحهم لو أبطئوا في هذا العمل العظيم، وتوقفوا؛ ليغيروا أو يبدلوا فيما يعربون»[١].

والحقيقة أننا لا ندري ما وجه التوقف من أجل التغيير، كل ما يستلزم الأمر أن يكون المترجم على معرفة بنظام لغته الصوتي والصرفي، وأي مترجم لا يعرف ذلك وهو يتكلم لغته ويستعملها؟! فإذا ما ترجم انضبط بما تتيحه اللغة من أصوات ومقاطع.

وبعضهم يقول بلزوم التغيير في ألفاظ الحياة العامة فقط ـ إذا احتاج الأمر إلى ذلك ـ أما في المصطلحات العلمية فـ «ينبغي اقتراض المصطلح الأجنبي بحاله الذي هو عليها في لغته»[٢]، حيث إنها من الألفاظ الخاصة المحدودة الاستعمال، «فلا يستعملها إلا طبقة خاصة من الاختصاصيين»[٣].

---

(١) عبد العزيز، محمد حسن: المصطلح العلمي عند العرب، ص٢٢٤.

(٢) صادومة، ربيع محمد مصطفى، الاقتراض اللغوي ضرورة علمية، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، عدد١٦، ج٣، ١٩٩٧م، ص٢٧١.

(٣) جواد، مصطفى: المباحث اللغوية في العراق، ص٧. نقلا عن: الزركان، محمد علي، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص١٦٩.

وقد أفضت في الحديث عن هذا سابقا. وهذا ما أكده الدكتور كمال بشر، حيث قال: «فالأولى، أو الواجب ـ في نظرنا ـ نقل المصطلح الأجنبي بصورته الأصلية دون تغيير»[1].

ومن الأمور المستغربة التي تذكر هنا ـ أن بعضهم شكك في قدرة اللغة العربية أن تكون أداة للتفكير المنطقي؛ نظراً إلى طبيعة نظامها اللغوي، وهذا يؤدي إلى «عدم قدرتها على استيعاب الكلمات الأجنبية؛ نظراً لإصرارها على استخدام الصرف العربي»[2]. وهذا كلام ينافي الحقيقة التاريخية، والحقيقة اللغوية؛ فتاريخيا نجد أن العربية استوعبت كثيراً من المصطلحات الأجنبية، وأثبتت قدرتها على دمج هذه المصطلحات في نظامها اللغوي، وأما الحقيقة اللغوية ـ فهي أن النظام الصرفي العربي مرن وقادر على الاستيعاب بما يتيحه من موارد إبداعية مختلفة مجازاً واشتقاقاً ونحتاً وتركيباً.

وعلى أي حال، فإن هذا الاتجاه ـ اتجاه عدم التغيير ـ اتجاه سائد عند المحدثين، وفي ذلك يقول عبد القادر المغربي: «وأمرنا في التعريب على العكس من أمر العرب، هم كانوا قلما يبقون الكلمة الأعجمية على هيئتها الأصلية، ونحن قلما نحولها إلى أوزان لغتنا، فتلغراف وتلفون وفونوغراف وأتوموبيل

---

(١) اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، ص٢٣٦.

(٢) Laffinal.(1975).The Arab mind. P75.

نقلاً عن: د.عبد الله حامد حمد: فرضية الحتمية اللغوية واللغة العربية، مجلة عالم الفكر، مج٢٨، عدد٣، مارس ٢٠٠٠م، ص١٤.

وتياترو ومنتناموغراف وبروجرام، وكثير من نظائرها تكاد تنطق بها كما أنزلت على لسان أهلها، وتسمى معربة، ويسمى استعمالنا لها ـ وإن لم نغيرها، أو نلحقها ـ تعريبا»[1].

ب. القائلون بضرورة التغيير:

إن الدخيل مثل العضو الغريب عن الجسم، ولا يمكن أن يقبله الجسم إلا إذا تطبع بطباعه، وإلا فإما أن يرفض هذا الدخيل، وإما أن يسمم الجسم ـ وكلاهما خطير. من هذا المنطلق ينطلق القائلون بضرورة تغيير الدخيل؛ حتى يتلاءم مع البيئة الجديدة. وتغيير الدخيل تستلزمه ضرورتان، ثقافية ولغوية:

i. الضرورة الثقافية:

فـ «اللغة هي الهواء الذي نتنفسه، وهي حولنا تحيطنا من كل حدب وصوب، فهي وسيلتنا لإدراك العالم، وواسطتنا التي تحدد المسافة بيننا وبين واقعنا، وأداة تعاملنا مع هذا الواقع... واللغة هي قدر الإنسان الاجتماعي، فكما تكشف عن طبقته، وجذور نشأته ـ تكشف أيضا عن عقليته، وقدراته، وميوله الفكرية»[2]. «وثقافة كل أمة كائنة في لغتها، كامنة في معجمها ونحوها ونصوصها. واللغة ـ بلا منازع ـ أبرز السمات الثقافية»[3].

فإذا كانت اللغة بهذه المكانة، وتلعب هذا الدور الخطير في صوغ فكر

---

(١) الاشتقاق والتعريب، د.ط، مصر، مطبعة لجنة التأليف، ١٩٤٧م، ص٤٣.

(٢) علي، نبيل: الثقافة العربية وعصر المعلومات، ص٢٢٧.

(٣) المرجع نفسه، ص٢٢٨.

المجتمع، وتشكيل عقلية الفرد، وتحديد نظرته إلى العالم من حوله ـ فإنه من الضرورة البالغة أن تحاط بسياج قوي من الحماية، ولا يسمح لأي عنصر باختراقه. وإذا ما دخل عنصر غريب ـ وجب أن يخضع لنظام هذه اللغة، وأن يتكيف بثقافتها. وتبرز هذه الضرورة عند استخدام المصطلحات؛ لأن المصطلح ـ وخاصة ألفاظ الحياة العامة ـ له دور كبير في تشكيل مفاهيم معينة حول قضية ما. وقد صارت المصطلحات اليوم «عاملا مهما في التأثير في اتجاهات الناس وتفسيراتهم... والمصطلحات لها تأثير سلبا وإيجابا في العلوم، والمعرفة، وسلوك الناس، بل وسياسات الدول التي تؤثر على تنمية المجتمعات والمدنية وإقامة الحضارة»[1]. وإن نظام الثقافة «يتأثر سلباً بـ(الدخل)، أو (النقل) غير المنضبط أو الممنهج، والذي يتحول إلى غزو معجمي وثقافي تصبح بموجبه اللغة والثقافة المحلية تابعة ولاحقة، لا مهيمنة ومستوعبة. فتنقلب عملية الدمج عكسا، ليصبح التحكم بيد الدخيل، لا بيد الأصيل»[2].

ويُعَبَّر عن هذه الضرورة الثقافية بعدة مصطلحات[3]، منها:

---

(١) آل الشيخ، صالح بن عبد العزيز: المصطلحات وأثرها على العلم والثقافة والرأي العام، محاضرة، نقلا عن موقع طريق الإسلام:

islamway.com/?iw_s=Lesson&iw_a=view&lesson_id=24867.

(٢) شبار، سعيد: المصطلح خيار لغوي وسمة حضارية، د.ط، قطر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، سلسلة (٧٨) من كتاب الأمة، ٢٠٠٠م، ص٩٢.

(٣) ينظر هذه المصطلحات في المرجع نفسه، ص٨٧ وما بعدها.

الدمج، والتقريب التداولي، والاستيعاب. ويقصد بالدمج: «تحويل المستعار بصورة طبيعية؛ لينسجم مع نظام الحياة الإسلامية»[1]. والتقريب التداولي هو: «وصل المعرفة المنقولة بباقي المعارف الأصلية»[2]. وكلها مفاهيم لمعنى واحد، وهو ضرورة استيعاب الثقافة العربية ـ بما فيها اللغة ـ للفظ الدخيل؛ حتى يتلاءم مع بيئتنا، ويكون وصلا لمعارفنا الأصلية، لا منفصلا عنها، ويسميه بعضهم (الفصل والوصل)، أي فصل اللفظ الدخيل عن بيئته ووصله ببيئتنا. إذن فليست القضية قضية ألفاظ ومصطلحات فحسب ـ إنما هي قضية ثقافة وحضارة. رأي والله

٢ ii. الضرورة اللغوية:

يقصد بالضرورة اللغوية ـ أن يتكيف اللفظ الدخيل مع الأنظمة المغلقة للغة، فلا يكون شاذا عنها، بل لا بد من أن يكون بناؤه اللغوي ـ صوتيا وصرفيا ونحويا ـ متكيفا مع لغتنا، إما تكيفا تاما (وهو الدمج الكلي) ـ فلا ينِدّ عن بنائها، وإما تكيفا ناقصا (وهو الدمج الجزئي)، والمراد به ألا يشتمل اللفظ على وحدة لغوية لا تسمح بها اللغة، وإن اشتمل على ما ليس منها، ويطلق على هذه العملية ـ كما أسلفنا ـ التعريب. ومصطلح (التعريب) يعبر عن الضرورة اللغوية، في مقابل مصطلحات (الدمج، والتقريب التداولي، والاستيعاب) التي تعبر عن الضرورة الثقافية.

---

(١) المرجع نفسه، ص٨٧.

(٢) عبد الرحمن، طه: تجديد المنهج في تقويم التراث، ط٢، المغرب، المركز الثقافي العربي، د.ت، ص٢٣٧.

وإذا كانت الضرورة الثقافية لاستيعاب اللفظ الدخيل تعني ألا يصادم ثقافة الأمة، وإنما يكون وصلا لمعارفها الأصلية ـ فما حدود الضرورة اللغوية في تعريب المصطلح؟

هنا رأيان لعلماء اللغة، أحدهما يوجب تغيير ما يلزم فقط، والآخر يتوسع في التغيير.

الرأي الأول: يجب تغيير ما يلزم فقط:

إذا اشتمل اللفظ الدخيل على وحدة صوتية غير موجودة في العربية، أو على مقطع لا تجيزه العربية ـ وجب تغييره حتى يتلاءم مع اللغة، فمثلا ـ (video) يشتمل على (v) وهو صوت لا يوجد في العربية، ولا يسمح بوجوده نظام العربية الصوتي، فيتغير إلى (ف): (فيديو)، ومثلا ـ (studio) يشتمل على مقطع لا تجيزه العربية، وهو البدء بساكنين، فتغير بإضافة همزة (أستوديو). ولا يلزم عند هذا الفريق إلحاق اللفظ بأبنية العرب، فيسمى اللفظ معربا، متى توفر فيه الحد الأدنى من خصائص اللغة العربية[1]. قال سيبويه: «اعلم أنهم مما يغيرون من الحروف الأعجمية ـ ما ليس من حروفهم ألبتة، فربما ألحقوه ببناء كلامهم، وربما لم يلحقوه»[2]. ويقول أيضاً: «وربما تركوا الاسم على حاله، إذا كانت حروفه من حروفهم ـ **كان على بنائهم أو**

(١) لمزيد من التفصيل حول هذه القضية، ينظر: البركاوي، عبد الفتاح: مقدمة في فقه اللغة العربية واللغات السامية، ص١٦٤ـ١٦٧.

(٢) الكتاب، (٤/ ٣٠٣).

لم يكن ـ نحو: خراسان»[1].

الرأي الثاني: يجب تغيير ما يلزم، وإلحاقه بأبنية العربية:

اشترط هذا الشرط الحريري (ت: ٥١٦هـ)، فقال: «الشَّطْرنج، بفتح الشين، وقياس كلام العرب أن تكسر؛ لأن من مذهبهم أنه إذا عرب الاسم الأعجمي ـ رد إلى ما يستعمل من نظائره في لغتهم **وزنا وصيغة**، وليس في كلامهم: فَعْلل، بفتح الفاء، وإنما المنقول عنهم: فِعلل، بكسر الفاء، ولهذا وجب كسر الشيم من الشِّطرنج؛ ليلحق وزن: جِرْدحْل، وهو الضخم من الإبل»[2].

كذلك ابن كمال باشا الذي جعل الكلمة الأعجمية المستعملة في كلام العرب ـ أربعة أقسام: «ما لم يتغير، ولم تكن ملحقة بأبنيتهم، كـ(خراسان). وما لم تتغير وألحقت بأبنية كلامهم، كـ(خُرَّم). وما تغيرت ولم تلحق بها، كـ(آجُرّ). وما تغيرت وألحقت، كـ(درهم)»[3]. ثم يقول: «واعلم أن اللفظ

---

(١) المرجع نفسه، (٤/ ٣٠٤).

(٢) درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، د.ط، مصر، مطبعة نهضة مصر، ١٩٧٥م. ص١٧٦ـ١٧٧.

(٣) رسالة في تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية، ص٤٧ـ٤٨، بتصرف. وأشير هنا إلى أن أبا حيان في كتابه ارتشاف الضرب جعل الأسماء الأعجمية ثلاثة أقسام: قسم غيرته العرب وألحقته بكلامها، وقسم غيرته ولم تلحقه بأبنية كلامها، وقسم تركوه على حاله غير مغير، ثم يقول: «فما لم يلحقوه بأبنية كلامها لم يعد منها، وما ألحق عد منها» [ارتشاف الضرب، (١/ ١٤٦)]. فهو سابق في التقسيم، ولكنه لم يشترط =

المعرب إن كان موافقا لواحد من أبنية لغة العرب، جاريا على وفق أصل من أصولهم، كـ(خُرّم) ـ فلا حاجة في تعريبه إلى التغيير، وإلا فلا بد فيه من نوع تغيير، إما للإلحاق بأبنيتهم، كما في (الدرهم)، وإما للتوفيق لأصولهم، كما في (مهندس)...[حيث] صيروا الزاي سينا، فقالوا (مهندس)؛ لأنه ليس في كلامهم زاء قبلها دال»[1]. ومثلهم الخفاجي في شفاء الغليل[2]. ومرادهم بالتغيير: التغيير في الوحدات الصوتية، والإلحاق: هو الإلحاق بأبنية العربية.

وبناء على هذا، فالكلمة لا تعد معربة ـ حتى ولو استعملت ـ ما لم تتغير «وفي هذا نوع من التعسف؛ لأن التعريب لا يقتصر على الجانب الصوتي، وإنما له جوانب أخرى صرفية ونحوية ـ تجعل مثل هذه الكلمات التي لم تتغير ـ صوتيا، أو مقطعيا ـ معربة أيضاً»[3]. وأئمة اللغة كسيبويه، والفراء، والمرزوقي، وابن سيده، وأبو حيان ـ كلهم لا يشترطون إلحاق الدخيل بأبنية العربية[4]. بل إن ابن بري في حاشيته على الدرة، عقب على قول الحريري

= الإلحاق كما اشترطه ابن كمال باشا والخفاجي من بعده.

(١) المرجع نفسه، ص٦٧ ـ ٦٨.

(٢) ينظر ص٣٢، في تقسيمه الدخيل على أربعة أقسام، وقال: «ومنه ما أبقوا على حاله، والمراد حكايته، وهو لا يلزمه التغيير، ولا موافقة أوزانهم، وهو يعد من التكلم بغير العربية».

(٣) البركاوي، عبد الفتاح: مقدمة في فقه اللغة العربية واللغات السامية، ص١٥٣.

(٤) تنظر أقوالهم في: أمين، محمد شوقي: جواز التعريب على غير أوزان العرب، ص٣٠٢ ـ ٣٠٦.

بقوله: «قوله: إذا عرب الاسم الأعجمي ـ رد إلى ما يستعمل من نظائره في لغتهم وزنا وصيغة ـ ليس صحيحا، وقد خالف فيه جميع النحويين»[1].

وأيضا المبرد حيث يقول: «وإن كان الأعجمي قد أعرب، ولم يكن على مثال الأسماء المنصرفة ولا غيرها ـ صُرِّف وصار كعربي لا ثاني له؛ لأنه إذا أعرب، فهو كالعربية الأصلية»[2]. وأبو بكر بن السراج يقول: «ومنه [أي من المعرب] ما تكلمت به [أي العرب] بأبنية غير أبنيتها»[3]. وقال الزمخشري: «قرأ الحسن [البصري]: (الأنجيل) بفتح الهمزة، وأمره أهون من: (البَرْطيل)، و(السَّكِّينة) فيمن رواهما بفتح الفاء؛ **لأن الكلمات الأعجمية لا يلزم فيها حفظ أبنية العرب**»[4].

المسألة الثانية: حكم التغيير في الأعلام:

هل العَلَم مثل النكرة ـ فيخضع للتغيير كما تخضع لها النكرة؟ أو أنه

---

(١) حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، ص١٦٦.

(٢) المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، د.ط، مصر، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٩٤م، (٣/ ٣٢٦).

(٣) الأصول في النحو، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، ط٣، لبنان، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م، (٣/ ٢٢٣).

(٤) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، ط١، السعودية، مكتبة العبيكان، ١٩٩٨م، (٦/ ٥٢).

يخرج عن هذه القواعد؟ وبصياغة أخرى: هل نغير الأعلام أو نتساهل فيها؟

الرأي الأول: ضرورة تغيير العلم:

يرى فريق من العلماء أن التغيير لازم، ولعل هذا هو رأي جمهور العلماء، فإنهم حين ينصون على قواعد التعريب لا يفرقون بين العَلم وغيره، وفي ذلك يقول الدكتور أحمد عيسى: «ومع أنهم [أي العرب في العصر الجاهلي] اقتبسوا كثيرا من الأسماء الجنسية والعلمية ـ فلم نر في كتابات العرب الأقدمين التي عثر عليها الأثريون فوق الأحجار من مختلف نواحي جزيرة العرب ـ ما يدل على أنهم اتخذوا حروفا لم تنطق بها ألسنتهم، ولا دلوا عليها بعلامات تميزها عن مثيلاتها في لغتهم»[1]. ومجمع اللغة العربية بالقاهرة ـ وضع قواعد التعريب أساسا من أجل الأعلام، ونص على أن كتابة العلم «على حسب ما يقره المجمع في شأن كتابة الأصوات اللاطينية التي لا نظير لها في العربية»[2].

وحَدُّ هذا التغيير ـ هو ما سبق أن ذكرناه ـ أن يغير الصوت الأجنبي بصوت عربي، «فليس لنا من أجل نقل العلم تكسير أبجديتنا، بل نكسِّر العلم على حروف الأبجدية، كما فعل العرب الأولون، وكما يفعل الأجانب اليوم في كافّة الأعلام العربية»[3]، وألا يشتمل على مقطع غير عربي.

---

(١) التهذيب في أصول التعريب، ص١٠٩.

(٢) مجمع اللغة العربية بالقاهرة: قرارات كتابة الأعلام الأعجمية بحروف عربية، ص١٨.

(٣) العلايلي، عبد الله، مقدمة لدرس لغة العرب ـ وكيف نصنع المعجم الجديد،=

غير أن الأستاذ العلايلي لم يكتف باشتراط التغيير اللازم، بل نص على مراعاة أوزان العربية، فهو يرى أن تراعى في العلم الأوزان العربية، وألا يزيد على سبعة أحرف، فإذا زاد أنقص منه بحيث لا يخل بالعلم[1].

ولا شك أن هذا الرأي فيه مغالاة من وجهين، الأول: أن كثيرا من العلماء لم يشترطوا إخضاع الدخيل للوزن العربي، فضلاً عن العَلَم. والثاني: أن المعربين من علمائنا قد تسامحوا في طول الكلمة المعربة، مثل: أسطوخودوس، واشقولوفندريون...[2]

الرأي الثاني: تغيير العلم ليس ضرورة:

وهنا رأي آخر لبعض العلماء فيما يخص العَلَم[3]، حيث يرون أن الأعلام يمكن التساهل فيها، وفي ذلك يقول الشيخ طاهر الجزائري: «ينبغي للمعرب أن تكون عنايته بصيانة الأعلام عن التغيير أكثر من عنايته بصيانة غيرها عنه، حتى إن بعض العلماء سوغ أن ينطق بها كما ينطق بها أهلها، وإن

= د.ط، مصر، المطبعة العصرية، د.ت، ص٢٤٢، هامش١.

(١) المكان نفسه.

(٢) ينظر هذه الألفاظ في: دوزي، رينهارت: تكملة المعاجم العربية، د.ط، العراق، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠م، ترجمة: د. محمد سليم النعيمي، في موادها، [(١/ ١٣١، ١٤٤)].

(٣) ينبغي التنويه إلى أن حديثي ـ هنا ـ عن من رأى عدم تغيير الدخيل؛ كونه عَلَماً، أما من يرى عدم التغيير مطلقا، أو يخصه بألفاظ الحياة العامة ـ فمن باب أولى أن يرى عدم تغيير العلم.

كان فيها شيء من الحروف أو الحركات التي لا توجد في اللغة العربية، وذلك لأن الأعلام غير داخلة في اللغة بالذات، فإذا ألقاها على حالها، وفيها شيء مما ذكر أو نحوه ـ لا يقال أنه قد أدخل في العربية ما ليس منها»[1]، ثم قال: «وقد جرى على ذلك بعض المؤلفين ممن له يد في العربية، ولم ير فيه بأسا»[2].

وأؤيد هذا الرأي، وخصوصا أن هناك بعض الإشارات عند العلماء القدامى توحي صراحة ـ أو ضمنا ـ بالتساهل في تغيير الأعلام، وأنهم كانوا يجيزون نطقها كما ينطقها أهلها، ومنها:

١. جاء في تفسير الطبري: «وأما الاسم الذي يكون أعجميا ـ فإنما ينطق به على ما سموا به، فإن غير منه شيء إذا تكلمت العرب به ـ فإنما يغير بتقويم حرف منه من غير حذف، ولا زيادة فيه، ولا نقصان. و(الليسع)[3] إذا شُدِّد لحقته زيادة لم تكن فيه قبل التشديد»[4].

---

(١) التقريب لأصول التعريب، ص٥١.

(٢) المرجع نفسه، ص٥٢.

(٣) يشير إلى قراءة الكوفيين (الَّليسع) بلام مشددة، بينما قرأه الحجازيون والبصريون (الْيسع) بلام مخففة، والطبري ينتقد قراءة الكوفيين بقوله: «إذا شدد...». ينظر ص٢٢١ من هذا البحث، هامش٥.

(٤) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، مصر، دار هجر، ٢٠٠١م، (٩/ ٣٨٥).

٢. المقدسي في كتابه أحسن التقاسيم رسم دارزين، فرسم زايا بثلاث نقط[١].

٣. وجاء في مقدمة كتاب العبر لابن خلدون: «ولما كان كتابنا مشتملا على البربر، وبعض العجم، وكانت تعرض لنا في بعض أسمائهم (أو بعض كلماتهم) حروف ليست من لغة كتابتنا، ولا اصطلاح أوضاعنا ـ اضطررنا إلى بيانه... فاصطلحت في كتابي هذا على أن أضع ذلك الحرف العجمي بما يدل على الحرفين الذين يكتنفانه؛ ليتوسط القارئ بالنطق به بين مخرجي ذينك الحرفين فتحصل تأديته...» فمثلا ـ الكاف المتوسط عند البربر بين الكاف الصريحة عندنا والجيم أو القاف، مثل اسم: بلكين (bologguin) ـ فأضعها كافا وأنقطها بنقطة الجيم، واحدة من أسفل، أو بنقطة القاف واحدة من فوق أو ثنتين، فيدل ذلك على أنه متوسط بين الكاف والجيم أو القاف...»[٢]. ولعل في هذا دليلا على أن العلم ينبغي النظر إليه نظرة تختلف عن سائر الدخيل.

❐❐❐

---

(١) المقدسي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط٢، لبنان، دار صادر، ١٩٠٤م، ص٤٦١.

(٢) ابن خلدون، عبد الرحمن: مقدمة ابن خلدون، د.ط، لبنان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، د.ت، ص٣٤.